مصر تجفف منابع قوة السلفيين في المساجد بحظر التبرعات

الحكومة تتقارب مع الفقراء وتحجّم الأهداف السياسية المشبوهة للمتشددين

أدركت السلطات المصرية أنّ الخلاص من الفكر المتشدّد يستوجب سياسة حكيمة تقصقص أجنحة الإخوان والسلفيين على حدّ سواء، وتقف سدا منيعا أمام توغلهم في الشارع المصري واستغلالهم المساجد كغطاء شرعي لجمع التمويل وتقوية النفوذ الاقتصادي، فكلهم مستفيدون من جمع التبرعات وتوظيف العمل الخيري لمصالحهم السياسية الضيّقة. وفي المقابل يتم توجيه هذه التمويلات التي تبلغ التريليونات من الجنيهات إلى العمل التنموي الذي يساعد في تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية للبلاد.

الوازع الديني سلاح التنظيمات المتشددة لجمع التبرعات

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة – دخل قرار مختار جمعة وزير الأوقاف المصري بحظر صناديق التبرعات في المساجد حيز التنفيذ الأحد، حيث قامت مجالس إداراتها بفتح الصناديق وحصر أموالها، والبدء في إيداعها بالمخازن كخطوة أولى نحو تجفيف منابع الدعم المالي التي كان يستثمرها السلفيون للنفاذ إلى قلب المجتمع في مصر.

وقررت السلطات استبدال صناديق التبرعات بحسابات مصرفية لكل مسجد، ويقوم المتبرع بإيداع الأموال به للحيلولة دون أن تذهب الأموال إلى جماعات وتيارات لها أهداف سياسية مشبوهة، توظفها في تحركاتها المناوئة للحكومة، بتجييش البسطاء لدعمهم عبر بوابة العمل الخيري.

تمويل مشروع

تمثل صناديق التبرعات في المساجد المصرية لتيارات الإسلام السياسي أحد أهم مصادر التمويل المشروعة بعد سلسلة القرارات التي اتخذتها الحكومة سابقا وتسببت في ضرب قواعدهم المالية في المساجد، من خلال غلق الجمعيات الشرعية وإحكام السيطرة على ما يصلها من تبرعات داخلية وخارجية.

عمرو هاشم ربيع

السيطرة على التبرعات ضربة لشريحة مهمة في جسم السلفيين

ويستحوذ السلفيون على النسبة الأكبر من أموال التبرعات التي تصل للمساجد، بمبالغ ضخمة، وغالبا ما يتم جمعها تحت مبررات كثيرة، بينها صيانة دور العبادة وشراء احتياجاتها، وتزويج أبناء البسطاء والتكفل برعاية المحتاجين وشراء الأغذية للفقراء.

وكانت صناديق التبرعات آخر حبال العلاقة بين السلفيين والمساجد بعدما أقصتهم وزارة الأوقاف من المشهد الدعوي، وحرمتهم من الإمامة والخطابة، وحظرت عليهم الاستئثار بتقديم الدروس الدينية لإصرارهم على تبني خطاب يحض على التطرف.

وعكست الهجمة التي قادها منتمون لجماعات الإسلام السياسي، من إخوان وسلفيين، ضد القرار حجم استفادة هؤلاء من الأموال التي كانت تصل للمساجد دون رقابة من جهات رسمية، ليتم إنفاقها بطريقة تعود بالنفع عليهم.

وأظهرت ردود الفعل على شبكات التواصل الاجتماعي على قرار وزير الأوقاف حجم التأثير الذي زرعه التيار الإسلامي في أذهان الناس بشأن تبرعات المساجد، لدرجة أن البعض زعم أنها "حرب ضد إسلامية الدولة واستهداف للتكافل المجتمعي".

وقال مؤيدون للخطوة إنها ضربة موجعة للتنظيمات الإسلامية التي لا تزال تعمل في الخفاء داخل المجتمع، وتتعامل مع أموال الزكاة والتبرعات باعتبارها السبيل الأمثل لاستمالة فئات بعينها تدين بالولاء لهذه التنظيمات لأنها تقدم لهم يد العون والمساعدة.

ونفى مسؤولون بوزارة الأوقاف أن تكون هناك نية لمنع الأعمال الخيرية، لكن قرار حظر التبرعات النقدية والعينية بالمساجد يستهدف منع استخدامها في أعمال غير إنسانية، مع إعادة النظر في الأموال التي تم جمعها وتحديد وجهتها.

ويرى مراقبون أن قرار الأوقاف يعكس تمسك الحكومة بأن تكون وحدها المهيمنة على المساجد وإبعادها عن التوظيف المشبوه في تحقيق مكاسب سياسية من أيّ نوع، تحت غطاء ديني، وتدرك أن المعركة مع التيار الإسلامي ممتدة وتحتاج لنفس طويل.

ويعتقد هؤلاء المراقبون أن الحكومة تضع السلفيين مع الإخوان في خانة واحدة، باعتبار أن أهدافهم متقاربة، ويتطلب الخلاص من الفكر المتشدد سياسة حكيمة لتغلغلهم في الشارع المصري أكثر من الإخوان حاليا، لكونهم نجحوا في تكوين قواعد شعبية بالعمل الخيري والإمامة والخطابة.

وبعد أن انتزعت منهم الدولة سلطة العمل الدعوي، كانت بحاجة لإقصائهم من المشهد كليّا بتجفيف منابع الدعم الشعبي المقدم إليهم من خلال العمل الخيري، لأن مخاطر ذلك تكاد تكون أكبر، فالسلفيون اعتادوا التركيز على البسطاء، وهم الشريحة الأكثر عددا في المجتمع، ليكونوا تحت أجنحتهم ويوظفونهم وقتما وكيفما يشاءون.

إعادة توجيه

أطلقت الحكومة سلسلة مبادرات للحماية الاجتماعية تستهدف تحسين المستوى المعيشي للطبقات الدنيا، لأنها تعتقد أن السلفيين ينافسونها في ذلك لمآرب سياسية عبر زيادة قواعدهم الشعبية ليكونوا حصانة لهم ضد أيّ إقصاء نهائي مستقبلي، أو حمايتهم من أيّ استهداف قد يلحق بهم كما حصل مع الإخوان.

ولم تكن الحكومة غير مستريحة لوجود منافس لها في علاقتها مع البسطاء، وتعمل لتكون وحدها التي تقدم لهم يد العون كجزء من المسؤولية الواقعة عليها، بحيث تستطيع توظيف ذلك لاحقا في كونها نجحت في المهمة دون مساعدة من أيّ فصيل إسلامي، يمكن أن يطلب منها لاحقا مكافأة أو مزايا أو دفع فواتير سياسية.

وأكد عمرو هاشم ربيع نائب مدير مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة أن السيطرة الحكومية على تبرعات المساجد ضربة لشريحة مهمة في جسم السلفيين الذين دأبوا على توظيفها لأغراض سياسية والاستمرار في المشهد كقوة دينية فاعلة بحصانة شعبية من البسطاء تحت غطاء المساعدات والكفالة.

وقال لـ"العرب" إن الكثير من الدوائر السياسية أصبحت ممتعضة من استمرار السلفيين في تقديم أنفسهم قوة موازية للحكومة اجتماعيا، ولديهم الوفرة المالية لتحسين مستوى بسطاء تستهدفهم الحكومة بمشروعاتها، في تكرار لما كان يفعله الإخوان، وهي الزاوية الخطيرة التي عجلت بوزارة الأوقاف لتجفيف منابعهم.

ويصعب فصل حظر وزارة الأوقاف صناديق التبرعات بالمساجد ليكون بديلها حسابات بنكية، عن مساعي الحكومة لتحقيق أكبر استفادة من أموال العمل الخيري، ويظهر ذلك في سيل الفتاوى التي صارت تصدر من مؤسسات دينية مختلفة قريبة من الحكومة تدعو للتبرع للمشروعات التنموية ومبادرات تحسين أحوال الفقراء.

وحالما وصلت تبرعات رواد المساجد إلى البنوك تحت مسمى العمل الخيري، فإنها ستكون تحت يد الحكومة تتصرف فيها كما تشاء، سواء على مشروعات تنموية أو مبادرات تستهدف تحسين معيشة البسطاء، طالما أن المؤسسات الدينية وفرت لها الغطاء الشرعي الذي يتيح لها توظيف أموال التبرعات لأهداف تنموية.

ودأبت الحكومة مؤخرا على تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الأموال التي لها علاقة بالأوقاف والأعمال الخيرية لتوجيهها ناحية العمل التنموي، مثل صناديق الزكاة، إذ تتخطى المحفظة المالية للوقف الإسلامي نحو تريليون و40 مليار جنيه، وهو مبلغ ضخم مقارنة بالأزمة الاقتصادية التي تواجهها الدولة.

وقد تكون السيطرة على صناديق التبرعات بالمساجد مقدمة أو رسالة ضمنية بأن صندوق الزكاة والصدقات التابع لمؤسسة الأزهر ويجمع سنويا أموالا ضخمة ربما لن ينجو من المقصلة، لإدراك الحكومة أن قصقصة أجنحة أيّ جهة دينية وتحجيم نفوذها يُفترض أن يبدأ من الاستحواذ على الإمبراطورية الاقتصادية لها.

وحذر متابعون من احتمال أن تؤدي سيطرة الحكومة على التبرعات إلى انخفاضها لعدم الثقة الكاملة من قبل شريحة من المواطنين في إمكانية أن تذهب أموال الصناديق إلى مستحقيها عن طريق الآليات التي وضعتها جهات رسمية.

جنوب آسيا يحل محل الشرق الأوسط كبؤرة للتشدد

واشنطن – تصاعدت أصوات المحللين والخبراء للإنذار بأن أبرز تداعيات التغيرات الإقليمية والدولية ستتمثل في انتقال حركات التشدد إلى جنوب آسيا، أين تكتسب تيارات الإسلام السياسي والجماعات الإسلامية المتشددة نفوذا واسعا هناك يعوضها عن الخسارات التي منيت بها في الشرق الأوسط.

وبينما تحاول دول الشرق الأوسط إدارة خلافاتها السياسية والأمنية، تعيد البلدان ذات الأغلبية المسلمة تجميع صفوفها على طول خط الصدع الذي يفصل بين مؤيدي المفاهيم المختلفة للإسلام الاستبدادي، ولكن الأكثر تسامحا دينيا واجتماعيا، وبين أولئك الذين يدافعون عن التقيد الصارم بالتعصب غير التعددي.

ويكتسب خط الصدع أهمية حيث تتنافس العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة مع بعضها البعض في جهودها لتعريف الإسلام في القرن الحادي والعشرين فيما يعتبر صراعا جيوسياسيا بقدر ما هو صراع أيديولوجي.

وتتفاقم أهمية المعركة من خلال حقيقة أن الدبلوماسية والاقتصاد والشؤون العامة والقوة الناعمة تحتل مركز الصدارة بشكل متزايد حيث تسعى دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإيران إلى إدارة خلافاتها في محاولة لمنعها من الخروج عن نطاق السيطرة.

ويقول جيمس دورسي الخبير في قضايا الشرقين الأوسط والأدنى إن خط الصدع يقسم مؤيدي الإسلام السياسي ومعارضيه ويحوّل بؤرة التيار المحافظ المتشدد في العالم الإسلامي من الشرق الأوسط العربي إلى الشرق الأوسط غير العربي ويوسعه إلى جنوب آسيا.

ويضيف أن انتصار طالبان في أفغانستان الذي عززه الانسحاب الأميركي في أغسطس الماضي والذي اقترن بخطوات متعددة اتخذتها حكومة رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان التي تشجع التشدد الديني يؤكد مكانة جنوب آسيا في المنافسة الإسلامية على نظام عالمي جديد.

ويتضاعف القلق من أن أفغانستان يمكن أن تبرز كمركز للعنف السياسي العابر للحدود ودفع التشدد وسفك الدماء في باكستان إلى جانب تصاعد الهجمات في كشمير في الأسابيع الأخيرة من موقع جنوب آسيا. وتشير الهجمات إلى أن قرار الهند في 2019 بإنهاء الحكم الذاتي لكشمير وحرمانها من إقامة دولتها أدى إلى تجدد التشدد.

ويخشى المحللون من أن السياسات القومية الهندوسية التمييزية التي يتبناها رئيس الوزراء ناريندرا مودي ستشجع التطرف في أماكن أخرى من الهند، موطن ثالث أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم. وحذر الجنرال الهندي المتقاعد إتش إس باناج من التهديد الذي تشكله "الانقسامات التي تتطور في أذهان الطائفة المسلمة الكبيرة بسبب استهدافها من عناصر متكتلة تحركها أيديولوجية مجتمع الأغلبية. ولا يثبت تمتع هذه العناصر بالرعاية السياسية أو رعاية الدولة إلا نظرية الاضطهاد في الإسلام الراديكالي".

ويقول دورسي إن ما لا يفعله خط الصدع الديني هو تحديد كتلتين. وتدور الخصومات داخل الخصومات على جانبي الانقسام. وتشمل هذه المنافسة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في الجغرافيا السياسية، والمواقع الاقتصادية والدينية، والدبلوماسية الرياضية، فضلا عن التوتر المتصاعد بين تركيا وإيران.

وتجلى هذا التوتر الشهر الماضي في مناورات عسكرية متنافسة على طول الحدود الأذرية – الإيرانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات بين إيران وطالبان هشة نظرا للمخاوف الإيرانية بشأن محنة الشيعة الهزارة المضطهدين في أفغانستان.

وما يعنيه الانقسام الديني هو أن لطالبان رفقة جيدة في رقعة من الأرض تمتد من إسطنبول إلى إسلام آباد عندما يتعلق الأمر بتقييد السلوك الاجتماعي مثل منع الفتيات من الوصول إلى التعليم، وحظر الموسيقى وتسريحات الشعر الغربية، ومنع الرجال من حلق لحاهم.

وبالمثل، أثار رئيس الوزراء الباكستاني انتقادات في وقت سابق من هذا العام بتأكيده أن العدد المتزايد من الهجمات على النساء كان بسبب ارتدائهن "ملابس خفيفة". ومنذ ذلك الحين، رحب خان بانتصار طالبان ووصفه بأنه "كسر أغلال العبودية".

وعزّز الجوقة مفتي الرئيس رجب طيب أردوغان العالم الإسلامي خيرالدين كرمان البالغ من العمر 84 عاما، بإعلانه أن الرجل السني المسلم لا يجوز له الزواج من امرأة علوية.

ويلتزم العلويون، الذين يمثلون ما يصل إلى 25 في المئة من سكان تركيا، بمبادئ دينية أكثر ليبرالية وتسامحا من تلك التي يروج لها الإسلام السني التقليدي وكذلك حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه أردوغان. وهددت فتوى كرمان بتأجيج الحروب الثقافية في تركيا في وقت تتراجع فيه شعبية أردوغان في استطلاعات الرأي.

ويشير الخبير إلى أن التعليم يعتبر أحد العلامات الرئيسية للعوالم المختلفة التي تنعكس في الانقسام الديني. وتتناقض القيود المفروضة على تعليم الفتيات والنساء في أفغانستان التي تحكمها طالبان وباكستان المتجهة نحو منهج وطني واحد يسعى لأسلمة التعليم بشكل صارخ مع تركيز الخليج على التعليم الحديث القائم على العلم وإنشاء حرم جامعي محلي للجامعات الغربية الكبرى.

وقال بيرفيز هودبهوي العالم النووي والناشط في مجال حقوق الإنسان والذي يعلق باستمرار على القضايا التعليمية إن العثمانيين وغيرهم قد فشلوا في محاولاتهم لجمع المدارس العادية والمعاهد الدينية في نظام واحد.

ويرى دورسي أن هذا هو سبب محاولة الدول العربية اليوم تغيير مناهجها بسرعة إلى مناهج حديثة.

وتحاول باكستان أن تكون استثناءً، لكنها ستدفع ثمنا باهظا. وقال هودبهوي إن الخريجين العاطلين سيكونون نتيجة تجربة المنهج الوطني الفاشلة.

جيمس دورسي

المنافسة الإسلامية على نظام عالمي جديد تتجه نحو جنوب آسيا

وأشارت دراسة نُشرت في وقت سابق من هذا العام إلى أن الكتب المدرسية التركية قد حلت محل النصوص السعودية باعتبارها مركز انتقادات المناهج المتعصبة وغير المتسامحة في العالم الإسلامي.

ووجدت الدراسة أن المناهج التركية، التي كانت ذات يوم نموذجا للعلمانية مع نظام تعليمي يروّج للتطور والانفتاح الثقافي والتسامح تجاه الأقليات، قد استبدلت بشكل متزايد هذه المفاهيم بمفاهيم الجهاد والاستشهاد في المعركة والعثمانية الجديدة والقومية التركية.

وقال الرئيس التنفيذي لمعهد رصد السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي ماركوس شيف "إن فكرة اعتماد الجهاد جزءا من المنهج التركي حاليا، مع تمجيد الاستشهاد في المعركة قد لا يكون مفاجئا بالنظر إلى ما نعرفه عن أردوغان.. لكن رؤيته بالأبيض والأسود هو صدمة كبيرة".

* سنديكيشن بيورو

التشدد يتمدد في آسيا